

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

درین ایام فیض خداوندی از ما زانوا فاضلاً چنانکه مناسبتی و امانت فیضی

اسکات المعتد:

ع

انصاف المقتد:

ایستادم محمد عبد الرحمن بن محمد شمس خان متوفی در سن ۱۰۰۰ هجری قمری

در این ایام فیض خداوندی از ما زانوا فاضلاً چنانکه مناسبتی و امانت فیضی



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله المفضل المسمى المذلل الآبى ايل لآذى سطوته وسلطانه رافع العنان باسط الجانق  
 فى هوا ابر الطلب ومعماته واصلوة على رسوله الهادى صاحب الهنى والايادى آس من خضب  
 بتمامه والاعادى وفتح المعادى شفا القراض من سنان الهادى وقضل من متطاسم الجال  
 واقعد غوارب نحوادى وعلى آله وصحابه ولا لادول كحاة الملل هداة اسبل ما انهم السوارى  
 وانسكب الغوادى على بقاء العمران وعراض البوادى وبجل فمذ انبذ من الكلام من بل  
 للاوام لمن جام حول تحقيق المقام فى امر القارة خلف الامام حررت ليجنى شبر خفارا الاسلام  
 فجا بلطف الله مرأى من الالام وكفا من بارز الكرام ابيات للمولف

من فى الالام غفلات وجمته	د نور يرمى للعالمين مسئلة	وقد جا يدى لى اتوم
ونينيك ما كنت دبر اوله	نمر كل منة شفى غليسم	كليف اذا ماجا دلناس ابله

فدشيع فى المقصود وبعد تمهيد مقدمته وهو جسمى ونعم المعبود اما المقدم فمما  
 من يوسن بالله وتعالى شانه وشرح انظر الى جلاله وسطوره انه يتبع آياته وتقلد بمرضاة

فما يجده يوافق رضاه يأتي به وما يخالفه ياباه والآثمون لغتة وان كانوا أسبين من المعاصي  
لا ينكرون هذه القضية بل يخضعون لها الرقاب يتطاطون لها النواصي فقضية ان الواجب على  
الناس الاتياري بامر والانتهاز بنهيه والسعي الى عناه وانفس من سخطه مما اتفق عليه العقول فخذ  
الناس بالقبول لكن لما لم يكن تفصيل جزئياته بما تعلق على الانظار وجلوة على النواظر بل خفيته  
لا بصار ومخفيه عن البصائر فاحتاجوا في فحص مراده الى ذرائع ووسائل وفي نفس طلبا  
ياخ وجبايل فمن الناس من يعرف عن الرسل وجلالهم ويؤذ في ذيلهم في اقتناص  
ان قشيشه في تحصيل الرضوان بعروة هاهم ونهم من انكر واستكبر فعارض به اهم وباراهم  
فاد لهم ولا داراهم محرم توفيق الامتداد ولام في سلق سبيلهم كجاعة لتفلسفة الذين  
يلجوا برتبة انقياد نبي ولم يتدوا بدلائل الشرع الى سبيل مرضى اما الذين تلووا بلسان سحابة  
لتحقيق وحسوا بايدي التوفيق كاسات الحق فقصوا بقصص القبول وتقلدوا امر الرسول  
يرامته اخرجت للناس تلمعون بالمعروف وتنهون عن المنكر و هؤلاء حين اجابتم قد انظر  
يق الحق لا بد لهم من قضية مسلمة اعني كل ما جارية الرسول حق لا يتوسع انكاره لانه عليه السلام  
به في تلقى الامور عن الحق فلفه وشين ولا يكون حول تبليغه الاحكام وهن وثيق فالقياس  
با على ان هذا مما جارية النبي عليه السلام وكل ما جارية النبي عليه السلام فهو من الله تعالى  
من الله تعالى نعم ان الناس في اخذ الحق وتلقى الصدق على مراتب فالرسل الكرام  
مسلوة واسلام في تلك القضايا بمعزل عن تحشيم الفكر فهم على مناظر الشهود وبراى  
الشهود واما من دونه فيستحيل ان يتدعى الابد لانه ومن خلف وبرى على رايه فقد  
الله واما اللانخدون بمناجاة واستسكون بفصل خطابه ففقتان الاولى المدركون بصحة  
امعون كلامه كصحة الذين بذلوا جهدهم في حمايته وماره وهداية رسمه وآثاره ومن نزل

منزلتهم تقرب اعمد وقوة الفهم وجودة الراي وهم نقلة الوسائط كأنهم صاحبوا الرسول الكريم  
وشافوا النبي المحصوم ولما كثرت الوقائع والمعاملات في زمنهم احتيج الي ان يتنبط من كلام النبي  
تصريحاً او اياداً او ملوياً وقد خفي المصيح وتوعرت المسلك وكانت هذه الثانية من الاولى في  
جودة الراي واصابة الذهن في على محل فلا جرم اجتمعت المسائل عليهم من كل باب وبهم به  
الصحابة اقوى الناس عصمة من الازتياب والربط واوفاهم امناً لخطاؤهم بحيث لا يمكن  
ان يحصى خطاهم الا من يخطو خطاهم ويصلو علامهم ويرى سرهم واما من سواهم فلا يصل  
الى سرفقواهم الا بدلائلهم وهداهم ولذا ترى الناس ياتونهم من كل فج عميق ويرى من  
كل مرئى سحوق ومن دونهم اذا عرف مقداره لا يرضه ويستأن ينكرهم اهم وياخذ فطانت  
فان فعل فهو كمر يض عضيك اس يخالف بجزو رايه طبيباً اذا قاؤا في الثانية <sup>بينهم وبين</sup> ~~الذين~~  
الذين لم يتيسر لهم ان يبلغوا مبلغ الاولى فنهاية مسعاهم وغاية جهدهم في تحصيل مرضات  
الله تعالى والاستئذان بسنة رسوله ان قشيتوا بالذين هم اقوى الائمة امناً من الخطار و  
بجودة الراي كشفهم للخطا حكاهم بعبود كل سؤل ويعفون كل مامول ولما كانوا مختلفين  
في اجوبة المسائل ولا بد للقيضين من صدق احدهما وكذب الاخرى فعلى المستجدي بهم  
ان يختار ما رآه احدهم ويتجرى به فانه كالمواسطة لكل يائذه من مسائل وحكام ويقول  
هذا ما رأى سؤلى ومجتهدى وكل ما رأى سؤلى ومجتهدى فهو يوافق مرضات الله فالكبرى  
الكلىة لما سلم في مسألة لا بد من تسليمها في كل باب فمثلاً كمثل متجر في اصحرا لا بد ان يتجرى  
بسمة رجحه على غيره فمادام الترجيح باق لا بد له ان يحلها سمت القبلة فنسبة الفضة اثنا  
الى الاولى كنسبة الاولى الى صاحب الشرع الا ان هناك الكبرى بقبينة وهنأ طنية لكنه  
لما كان نهاية مسعاة الثانية وغاية جهدهم والناس لم يروا بما عدا طوقهم وبالم سعيهم



فلا جرم تعين لهم ان يستنيزوا بما اقتبسوا من انوار المجتهدين وتيقنوا انما هم فقه سبهم للناس بجميع سبيل  
 وسياهم وانشاءهم فريت لهم ودليل فمن يعيل برأيه واعرض عنهم عبيده وخيلانه فقه هام في اوباشته  
 واهواه بضلالته هو **اما المقصود** فهو انه لا يقرأ الموتم خلف الامام لا في البحيرة ولا  
 في السرية واحتج على ذلك الآية الكريمة **وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا** فان  
 المطلوب امر ان الاستماع والانصات فيعمل بكل منهما والاول يخص بالبحيرة والثاني لا فيجوز  
 على اطلاقه فوجب السكوت عند القراءة مطلقا كذا في فتح القدير والشكرون قد بذلوا سعيهم في  
 فهم بناء الاحتجاج واني تذكر ما عرض لهم ثم نطلبه بما يكون مسكتا لكل من خاصه وحاج ويظهر  
 ان هذا عذب فوات وهذا مح اجاج فنقول انهم تفرقوا في وجه الاعتراض شيئا فثبتهم من حيث  
 نزول الآية في الخطبة ونسبهم من اختار ورودها في كلامهم في الصلوة مع ان سعيهم لا يكاد يجمع  
 الى طائل فان اجرة عموم اللفظ لا بخصوص المعنى وهذا على سبيل التبرل والافقه اتفق العلماء  
 ومن يعتد به منهم على ان الآية وردت في الصلوة كما نقله البيهقي ويؤيدك ما وردت بالاجابة  
 قال علي بن طلحة عن ابن عباس قوله واذا قرئ القرآن يعني في الصلوة المفروضة رواه  
 عماد بن كثير في تفسيره واخرج عبد بن حميد والبيهقي في القراءة عن ابي العباس ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى باصحابه فقرأ قرأوا بصحابة فنزلت هذه الآية فسكت القوم  
 وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الحديث المنثور ثم اعترضوا على وجه الاستدلال ان الآية  
 تعارض قوله تعالى **فَأَقْرَأُوا مَا يَتْلُو مِنَ الْقُرْآنِ** واذا تعارضتا سقطت فلا يصلح الآية  
 للاحتجاج على الانصات **واجيب عنه** بان آية القراءة بعد ما خضع منه  
 البعض وهو المدرك في الركوع اجماعا عليه فباعد المقتدى قلت الجواب قد ارقت  
 بمحققا كنفية كابن الهمام من يحد وحذوه **ويرد عليه** اما اول اطلاق آية القراءة

وهذا منكر على ما يستدل به بالاحتجاج

لا نسلم انها مختصة في حق المدرك في الركوع فان حكمها وجوب القراءة في الصلاة مطلقا  
 لا في كل ركعة منها والمدرك انما فات منه القراءة في الركعة التي ادرك ركوعها لا في سائر  
 الركعات فاذا اتى بالقراءة فيما بقي من الركعات فقد اتم بامر فاقروا و ما خص منه وانما ينافي  
 فلانه ان سلم تخصيص آية القراءة بالمدرك في الركوع تكون الآية ظنية لما ثبت في الاصول  
 ان العام المخصوص منه لبعض تعبير ظنيا وعلى هذا التقدير اى كونها ظنية لا يفرض القراءة  
 على الامام والقضاء ايضا فان الثابت بالظنى لا يتجاوز الوجوب ولا يثبت منه الفرضية  
 قطع ان الحنفية قد حكموا بفرضية القراءة على الامام والقدست له البند الآية **فَالصَّوَابُ**  
 ان يقال ان حكم الآية وجوب القراءة في كل صلاة وقد تحققت في الصلاة التي قيمت  
 مع الامام من الامام فقراءة الامام قراءة للمقتدى بمعنى ان القراءة فرض على المقتدى ولكن  
 طريقة الاداء ان يوديه الامام شبهة على ذلك الحديث الصحيح من صلى خلف الامام فقراءة الامام  
 القراءة وتضمن اقوى شبهات المنكرين ان الانصات ترك الجهر والعرب تسمى تارك الجهر  
 منسئا وان كان يقرأ في نفسه اذ لم يسمع احد قراءته فيجوز للمقتدى ان يقرأ سرا وهذا ما اورد  
 الواحدى في البسيط على ما نقله الامام الرازى في تفسيره وتصدى الامام للجواب عنه فقال  
 لا يمنع غير الاستماع غير فالاستماع عبارة عن كونه بحيث يحيط بذلك الكلام المسموع على  
 وجه الكمال كما قال تعالى لموسى عليه السلام **وَإِنَّا لَخَدِرَتُنَاكَ فَاِمْتِعْ بِمَا كُونُ حَى وَادْفَعْ**  
**بِرَأْسِهِ** ان الاشتغال بالقراءة مما يمنع من الاستماع علمنا ان الامر بالاستماع يفيده  
 نفسى عن القراءة مطلقا وقد نقل ذلك الجواب بعض العلماء فانرضى به مع انه محل نظر  
 فان الخصم ان يقول ان اردت انه لا معنى للاستماع الا هذا فهو في جيل منع مع كونه معنى  
 صحيحا بل اللغة تقول سمعت كذا اى صغيت وفي الصراح الاستماع گوش داشتن

وصلته باللام قوله تعالى فاستمعوا له وان اردت ان الاستماع يستعمل في ذلك المعنى  
ايضا كما يستعمل في مطلق السمع فلا يفي المقصود فان الخصم يمنع ارادة ذلك المعنى واما دليل  
يدل على ارادة ذلك المعنى فالحق في الجواب ما نقول انه لا شك في ان الانصات  
حقيقة في اسكوت اى ترك القراءة مطلقا قال الجوهري الانصات هو اسكوت وكذا  
اكثر كتب اللغة المتداولة وقال عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود من شعراء الحكماء  
ان كنت لا تريد مني لما تعلم فمعي عن الجاهل في فاشن يكون في اذا نعت به فيك اسمونا القائل  
وكفاك شأنا على ذلك قول ابن مسعود نعت فان اصله شغلا يكفيك ذاك الامام  
رواه محمد في المطاوعة جيه واذا اقر ان الانصات حقيقة في اسكوت فلا يخلو من ان يكون  
حقيقة في ترك الجهر ايضا او مجازا فيه ان سلمنا ان العرب يسمي تارك الجهر منصتا على قول  
الواحدى وان كنا نستحق طاب السند على ذلك الاستعمال من كلام العرب العرباء فعلى اننا  
وهو الظاهر عنده فان كتب اللغة ليس في احدها فيما علمنا ان الانصات هو ترك الجهر  
فان ثبت في بعض استعمالات العرب كونها بمعنى ترك الجهر فلعلم من باب المجاز كما نهمز لو تارك  
الجهر منزلة المنصت وطلقوا عليه اسم المنصت مجازا او يوده ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة  
والمجاز والمشتراك يحل على الحقيقة والمجاز فان الاشتراك خلاف الاصل كما تقر في الامور  
واذا كان الانصات مجازا في ترك الجهر والمجاز لا يصار اليه الا بدليل يمنع ارادة المعنى الحقيقة  
فلا بد من دليل يدل على ارادة ذلك المعنى وان معناه كحقيقى لا يمكن اخذه في الآية دافى  
لخصم قامة الدليل على ذلك وعلى الاول اى كون الانصات حقيقة في ترك الجهر ايضا فاما  
ان يكون كلاما المعنى مرادا في الآية وهو باطل لما ثبت ان المشترك لا عموم له واما ان يكون  
لمراد احد المعنيين كحقيقين فان كان اسكوت مرادا فذلك مانه عليه وان قصد ترك الجهر



فاما ان يراد به معناه الاصح الشامل للسكوت والقراءة غير ايراد به القراءة شرابا بخصوص وعلى  
التقديرين يلزم انه اذا قرأ الامام مثلاً قد رخص القرآن او ثلثه يجب او يجوز للمقتدى ان يقرأ  
شيئاً من القرآن سراً من غير الجهر به مادام الامام قارياً وذلك مما لم يقبل به احد بل لا يتفوه به  
فاذن قد ثبت ان لا محيص من ارادة السكوت في الآية فاحمد الله على ذلك **واورد** عليك  
ايضاً ان الآية تدل على الاستماع والسكوت فيختص بالجهر ولا يمكن الاستماع الا في حالة الجهر  
فلا يتم الاستدلال فان المقصود اثبات وجوب السكوت في كلا الحالتين اى الجهر والسر  
**قال القاضي بن عبد البر** في ذكر الاستدلال على نذهب مالك وحجة قوله تعالى  
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون في هذا المعنى دون غيره ومعلوم انه في صلوة الجهر لان  
السر لا يسمع فدل على انه اراد الجهر خاصة كذا في الزرقاني على الموطأ ونظن انك عليك  
اجواب عن اليراد بما ذكرناه سابقاً تحت الاستدلال بالآية من قبل انخفيتها فتذكره وحرر  
بعض العلماء على الجواب فقال وفيه نظر وهو ان الامر باستماع القرآن والسكوت ليس امراً  
تعبدياً غير معطل كما هو ظاهر بل هو حكم معطل باجماع القاسمين والمعللين كوجوب السكوت عند  
الخطبة والقراءة خارج للصلوة ونحو ذلك ولا يظهر له علة ولو بعد التامل الاكون القرآن منزلاً  
طهراً والتامل ومبناه يحصل به دون الاستماع والانصات ومن المعلوم ان هذا خاص بالجهر  
التي يقرأ فيها الامام بهراً فيلزم المقتدئين التدبر فوجب عليهم الانصات واما في السرية فلا يقرأ  
الامام الا سراً بحيث لا يسمع - بان المقتدئين فلا يمكن ان يحصل التدبر لهم فيها وان كانوا منصفين  
فلا يظهر لوجوب السكوت عليهم فيها وجب معتد به والقول بان وجوب السكوت في السرية امر  
تعبدي غير معقول مطالب بالدليل المعقول على ان كثيراً من اصحابنا وغيرهم اخذوا بعجم  
الآية المذكورة وعدم اختصاصها بالموارد الماثورة حتى فرغوا عليه كون سماع القرآن مطلقاً ونحو ذلك

بعض العلماء  
يقولون  
بأنه  
لا يقرأ  
الامام  
سراً  
ولا يقرأ  
سراً  
ولا يقرأ  
سراً

الصلاة فرض مدين او كفاية فلو كان المأمور به فيها الامير من الاستماع والسكوت الاول في الجهر  
والثاني في السر لزم ان يقال بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عنده خارج الصلاة سر كفاية  
او ميثاق وهو خلاف الاجماع بل انزع انتهى بعبارة قلت ظاهر النص انه يجب الاستماع والانصات  
عند القراءة واما انه حكم محلل وليس تشديداً فام ثبت وهذا البعض كسفي يكونه ظاهر او انهم لا يسلطه  
ولو سلمنا فلم يرقم دليل على ان العلة ليست الا كون القرآن منزه لا لالتبر ولم لا يجوز ان يكون  
العلة التاديب مع كلام الله تعالى عند التلاوة سر او جهر او يختص بالجهر زيادة الاستماع فلهذا  
وانتفكروا عن ظهوره سوى التدبر عند هذا البعض لا يستلزم ظهوره ماسوا لمات ان  
العلة التي فيها هذا البعض لا يجزى فممن اقتدى في الجهر ولا يمكنه الاستماع مثلاً بعد عن  
الامام فسل رفع حكم الانصات عن مثل ذلك المقتدى وما ادرى ما يصنع هذا البعض في  
قوله عليه السلام واذ قرأوا فاضتوا فان حكم الانصات فيه عام لا يختص بالجهر وما هو جوابه  
هذا الحديث فهو جوابنا في تلك الآية ثم ما قال في علوته انه يلزم ان يقال بوجوب سكوت  
من يقرأ القرآن عنده خارج الصلاة سر لا يكفي للنقض فان كذب التالي لم يبين سببه  
واما قوله خلاف الاجماع بل انزع فلا بد من بيان الاجماع ومجرد الاستبعاد وعدمه وتبينه  
انفقها بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عنده خارج الصلاة سر لا يفي لبيان الاتباع  
ولو ثبت فاعله لرفع الحرج واورده ايضا وقد قرره بعض العلماء بان الآية لا تدل الا  
على وجوب الانصات حال قراءة الامام لاستماعه لا على السكوت <sup>لأنه في الجهر</sup> فخلقاً فيجوز ان يسكت  
الامام بين القراءة والتكبير او ما بين الفاتحة والسورة او ما بين القراءة والركوع سكتة فيقرأ  
المأموم في سكتات الامام في الجهرية الفاتحة ونحوها عن القراءة ليكون عالماً بالقرآن  
وانته جميعاً كما قالت به جماعة من الائمة نعم لو دللت الآية على وجوب الانصات بكليته

. عدم جواز القراءة خلف الإمام مطلقاً انتهى بعبارة قلت وكان كيف  
 في وجه الإيراد أن الآية لا تدل على وجوب الانصات حال قراءة الإمام لا على  
 السكوت مطلقاً إلى آخر ما قرره ولكنه لما اشرب في قلبه أن الانصات ليس للاستماع  
 ولذا جواز القراءة للموتم في الصلوة السرية فإن السرية لا يمكن فيها استماع حتى يحجب الانصات  
 ويمنع القراءة زاد هذه العبارة أي للاستماع في الإيراد **وانت تعلم** أن هذا هو  
 منه فإن الآية فيها أمران الاستماع والانصات فالاول تحضير الجهرية والثاني لا كما قد مبينا  
 فيما مضى ثم **اجاب** عن البعض عن الإيراد ما قلنا عن الإمام بأن سكوت الإمام إذا  
 ان نقول أنه من الواجبات وليس من الواجبات والاول باطل بالاجماع والثاني  
 يقتضي أن يجوز له أن لا يسكت فبفتح عين لا يسكت لو قرأ المأموم يلزم أن تحصل قراءة  
 المأموم مع قراءة الإمام وذلك يضي إلى ترك السماع وترك سكوت عند قراءة الإمام  
 وذلك على خلاف النص وايضاً فهذا السكوت ليس له حد محدود ومقدار مخصوص و  
 السكتة مختلفة بالثقل والخفة فربما لا يمكن المأموم من إتمام الفاتحة في مقدار سكوت الإمام  
 وحينئذ تلزم المحذور المذكور انتهى ثم قال بعيد ذلك والإيراد أن الاولان واردان  
 على الشافعية وغيرهم قلت لا شك في أنه من اراد أن الفاتحة يمكن ادائها بطريق  
 الوجوب في سكتات الإمام فقد غلط وأما من رام أن دليل الخفية لا يوافق دعواه  
 فإنهم ادعوا السكوت على الموتم مطلقاً والثابت من تسليم أن السكوت يجب بالفتنة  
 حال القراءة والسكتة ليس فيها قراءة حتى يحجب الانصات له فجواب الإمام لا يصلح فيها  
**والجواب** القاطع لعروق الشبهة أن الثابت من الأحاديث سكتتان فإن  
 اراد المورد أنه يجوز للإمام أن يسكت في غير تلك السكتتين الثابتين من الحديث فإنما نمنع

يجوز ومن ادعى الجواز فعليه الاثبات وان اراد ان الامام سيكت كما ورد به الحديث  
 ويقرأ فيها المقتضى فنقول السكنة الاولى اى بعد التكبير لا تمنع القراءة فيها فان شاء  
 المومتم قرأ فيها وعاد الافتتاح كما هو معمول عند الامية او يقرأ الفاتحة بقدر ما يسهل اذا انصت  
 يجب على المقتضى من زمان شروع القراءة لا قبلها واما السكنة الثانية فمنه تسمى بآمين  
 طولها بل قالوا انها كانت للتأمين قال الطيبي الاظهر ان السكنة الاولى للنشأ  
 والثانية للتأمين كذا في شرح المشكوة القارى قال في حجة الله البالغة بحديث الله  
 رواه اصحاب السنن ليس يصح في الاسكنة التى يفعلها الامام لقراءة المامومين فان  
 الظاهر انها كانت للتلفظ بآمين عند من يقرأها او سكنة لطيفة تميز بآمين الفاتحة وآمين  
 السلا يشبهه غير القرآن بالقرآن عند من يجربها او سكنة لطيفة ليرد الى القارى نفسه انتهى بقدر  
 الحاجة فالقراءة للمومتم فى شل تلك السكنة ان جوزنا فلا ضير فيه ثم نقول هذا كله على  
 طريقة المحمدين والافا السكنة الثانية مكرهة عندنا قال القارى فى شرح المشكوة واما  
 الثانية عند الشافعى وحده كالسكنة الاولى ومكرهة عندنا فى حقيقتها وما لك انتهى بلفظه  
 واما السكنت الواقعة عند مقاطع الآسى او ما تقطع النفس فى ليست من السكنة فى شئ  
 ولا تقطع القراءة وبهذا لا يخفى على من عرف حقيقة الحركة واسكون فان الحركة يقع فى أثناء  
 ايضا سكنت وهى لا يقع الحركة اصلا قل يجب قال بعض العلماء حين انقضت  
 وهم ان الآية لا تمل على عدم جواز القراءة فى اسرته انتهى ولا يخفى عليك  
 انه تفريع على باطل فتذكر ما قدمناه وما شيدت سباني الاستدلال وكشفت الخطأ  
 عن حقيقة الحال حان بنا ان نوجه الى الامامية الورد فى هذا الباب ونحق كفى ونظير  
 الباطل بفصل الخطاب ولكنك ان ظننتك ان حديث مخالف لما القينا عليك فلا







سى بحسن الثناء عليه وقال الحميدى من بن عيينة حد ثنا موسى بن ابى مائشة  
 وكان من قال سحر بن منصور عن بن معين ثقة وقال محمد بن حميد عن جرير  
 كنت اذا رويت موسى ذكرت الله تعالى لرويته انتهى وعبد الله بن شداد من كبار الثناء  
 وثقاتهم كذا فى اعينى وقال كحافظ فى تهذيب التهذيب روى عن ابيه وعمر وعلي وطلحة  
 ومعاذ والعباس وابن مسعود انتهى فم ذكر عبید ذكلك قال سجلى وخطيب هو من كبار الثناء  
 وثقاتهم وقال ابو زرعة والنسائى ثقة انتهى بقدر الحاجة واحديث رواه ابن ابى شيبة  
 فى مصنفه قال حد ثنا مالك بن اسمعيل عن الحسن بن صالح عن ابى الزبير عن رباب رفته قال  
 على بن عثمان المارونى فى الجوهري بعد ذكر الاسناد المذكور وهذا سند صحيح وكذا رواه  
 ابو نعيم عن الحسن بن صالح عن ابى الزبير ولم يذكر كحجفى كذا فى اطراف المزي وتوفى ابو الزبير  
 سنة ثمان وعشرين ومائة ذكره الترمذى وعمر بن على والحسن بن صالح وله سنة مائة و  
 توفى سنة سبع وستين ومائة وسماه من ابى الزبير مكنى ومن سبب مجهور ان امكن لقائه  
 لشخص وردى عنه فروايتة محمولة على الاتصال فمخيل على ان الحسن سمعه عن ابى الزبير مرة  
 بلا واسطة ومرة اخرى بواسطة كحجفى والليث انتهى ما فى الجوهري قلت واما البحث  
 عن الرواة فمالك بن اسمعيل له من ابى غسان الكوفى سبط حماد بن ابى سليمان ثقة  
 متقن صحيح الكتاب عابره كذا فى التقریب وقال فى تهذيب التهذيب عن ابن معين  
 قال هو اجد كتابا من ابى نعيم وقال يعقوب بن شيبة ثقة صحيح الكتاب وكان من  
 العابدین وقال مرة كان ثقة متقنا وقال ابو داود كان صحيح الكتاب حبيد الاخذ  
 وقال النسائى ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات وقال ابن شامى فى الثقات قال  
 عثمان بن ابى شيبة ابو غسان صدوق ثبت متقن امام من الائمة انتهى قلت

فاذا ن لا يقيح فيه ما قال الذهبي في الميزان على ما نقله في التهذيب فقال ذكره  
 ابن عدي واعترف بصدقه وعدالته لكن ساق قول الثوري كان حسينا يعني بن  
 ابن صالح على عبادته وسور مذهبه انتهى فان هذا القدر من الحجج وان سلم فلا يقيح في  
 الاحتجاج به حسن بن صالح ثقة فقيه عابد رمى بالفتش من السابعة كذا في التقریب قال  
 في التهذيب قال ابن سعد كان ناسكا عابدا فقيها حجة صحيح الحديث كثيرة وكان تشيعا  
 قال الذهبي ثقة عابد وقال ابو غسان مالك بن اسمعيل النهدي عجت لا قوام  
 قدموا سفيان الثوري على الحسن انتهى واما ابو الزبير فومحمد بن مسلم الاسدي المكي  
 صدوق وقال ابن معين ثقة وقال احمد لا بأس به وقال ابو ثور ثقة حافظ متقن  
 روى عنه مالك والسفيانان والليث وابن جريح وجماعة من الائمة ولا يلتفت الى  
 قول شعبه فيه كذا في الزرقاني على الموطا وقال الساجي صدوق حجة في الاحكام قد  
 روى عنه اهل النقل وقبلوه واجتبه ابيه قال ولغني عن يحيى بن معين انه قال يختلف  
 شعبة اب الزبير المكي بين الركن والمقام انك سمعت هذه الاحاديث من جابر فقال  
 اني سمعتها من جابر يقول ما اظن انك اذني تهذيب التهذيب قلت وهو من رجال مسلم  
 قال النووي في مقدمته للمسلم فاذا كان الحديث رواية كعلم ثقات غير ان فيه اب الزبير  
 المكي او سهل بن ابي صالح او العلار بن عبد الرحمن او حماد بن مسلمة قالوا فيه هذا حديث  
 صحيح على شرط مسلم انتهى بقدر الحاجة ووجه المعارضة بين الاحاديث المقدمة المنجبة  
 لقراءة الفاتحة على الموتوم وبين هذا الحديث اى حديث الكفاية ان حديث الكفاية يدل  
 على عدم وجوب قراءة الفاتحة للمقتدى والاحاديث المقدمة تدل على عدم صحة بطلان  
 لكل من لم يقرأ بفاتحة الكتاب حتى المقتدى فيعارضان قال بعض العلماء والاحاديث

الموجبة لقراءة الفاتحة كغيرها لا تدل على كون ذلك مأموراً فليكن ان تخصص بغير الفاتحة  
 كما ذهب اليه جابر بن عبد الله مع اسكان حملها على ما لا تثبت اللزوم انتهى وهذا  
 القول مفضل الى المحجب فان لفظة من عام صرح به اهل الاصول والعام يتناول  
 بالقطع ما هو تحتها فقول هذا البعض منها لا تدل على كون ذلك مأموراً مني على عدم  
 فهم حقيقة اسم وان اراد انه لا يدل تخرجاً بينا على وجوب الفاتحة للمقتدي فكذا  
 حديث جابر ونحوه لا يدل على اجزاء قراءة الامام الفاتحة للمقتدي بالتصريح المبين  
 فتخصيص حديث عبادة بغير المقتدي ليس باجماع من تخصيص حديث جابر بغير الفاتحة  
 واما قوله مع اسكان حملها على ما لا تثبت اللزوم فنقد اسكان بعينه كيف انما هو  
 الحديث ان الصلوة لا تصح بغير الفاتحة وظاهر ان ما لا تصح الصلوة الا به فهو لازم في الصلوة  
 البتة ومنها حديث الانصاف رواه جمع من الائمة فاخرجه ابو داود في مسنده  
 من طريق ابي خالد عن بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به الحديث وزاد فيه فاذا  
 قرأ فانصتوا قال ابو داود وهذه الزيادة واذا قرأ فانصتوا ليست بحفظ طاعة الواهم  
 عندنا من ابي خالد وخرجه النسائي قال خبرنا الجارود بن معاذ الترمذي ثنا  
 ابو خالد الى آخره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا  
 كبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا وخرج ايضا قال اخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا  
 محمد بن سعد الانصاري قال حدثني محمد بن عجلان بن كمال السند والسنن فان قلت  
 هذه الزيادة اهي واذا قرأ فانصتوا الا يصح الاحتجاج به قال لنودي في شرح صحيح مسلم  
 اعلم ان هذه الزيادة ما اختلف الحفاظ في صحته فردى بسبق في اسنن الكبرى عن ابي

ان هذه اللفظة ليست بمحفوظة وكذلك رواه عن يحيى بن معين وابي حاتم الرازي و  
 الدارقطني واخا فط النيسابوري شيخ الحاكم ابني عبد الله قال البيهقي قال ابو علي الكاظم  
 هذه اللفظة غير محفوظة قد خالف سليمان التيمي فيها جميع اصحاب قتادة انتهى وقال البيهقي  
 في السنن الكبرى وكذلك رواه ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان وهو وهم من ابن عجلان  
 قلت الكلام يدور على امرين الاول ان الزيادة وهم من ابى خالد او تحليف من  
 ابن عجلان والثاني ان سليمان التيمي خالف فيها جميع اصحاب قتادة فالجواب  
 عن الاول ان ابى خالد ثقة حجة قال في الجوهري النقي وابو خالد ثقة اخرج له الجاهة وقال  
 اسحق بن ابراهيم سالت وكيعا عنه فقال وابو خالد من سيال عنه وقال ابو هشام  
 الرفاعي ثنا ابو خالد الاحمر الثقة الامين انتهى وقال في تهذيب التهذيب قال ابن بلباس  
 مريم عن ابن معين ثقة وكذا قال علي بن المديني وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث  
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال العجلي ثقة ثبت انتهى وقد ثبت ان زيادة ثقة  
 مقبولة قال النووي زيادات الثقة مقبولة مطلقا عند الجاهير من اهل الحديث  
 والفقهاء والاصول انتهى وقال في الجوهري النقي وبهذا يظهر ان الوهم ليس من  
 ابى خالد كما زعم ابو داود وقد ذكر المنذري في مختصره كلاما بلي ولود ورد عليه نحوه  
 ما قلنا انتهى وكذلك محمد بن عجلان المديني حجة قال في التهذيب قال ابو زرعة  
 ابن عجلان من الثقات وقال ابو حاتم والنسائي ثقة وقال العجلي مدني ثقة  
 وقال الساجي هو من اهل الصدوق وقال بن عيينة كان ثقة حائما وقال له ور  
 عن ابن معين ثقة انتهى وقال في الجوهري النقي ابن عجلان وثقة العجلي وفي الكمال  
 لعبد الغني ثقة كثير الحديث وذكره الدارقطني ان اخرج له مسلم اخرج له في صحيحه هذه الكلمات



ثقة وقد تابعه عليها خارجة بن مصعب ويحيى بن العلاء كما ذكره البيهقي انتهى **والجواب**  
عن الثاني ان سليمان التيمي ما خالف جميع اصحاب قتادة قال في الجوهر النقي وقد  
تابعه على روايته سعيد بن ابى عروبة وعمر بن عامر فرواه عن قتادة كذا في نسخة  
البيهقي من حديث سالم بن نوح عنهما فبطل قول ابى علي خالف اصحاب قتادة كلهم انتهى  
وان سلم فسلين التيمي ثقة حجة والزيادة منه مقبولة قال في الجوهر النقي والتيمي طليل  
المقدار قال شعبه ما رايت اصدق منه ثم نقول الحديث صحيح مسلم صاحب الصحيح حيث  
قال هو صحيح عنده وصححه ابن حزم ايضا واحمد بن حنبل لاما ايضا قال في الجوهر النقي  
فلنا وابن حزم صحيح حديث ابن مجلان وذكر ابو عمر في التمهيد بسند عن ابن حنبل انه  
صحيح الحديث يعني حديث ابى موسى وحديث ابى هريرة هذا انتهى وايضا صحيح بن عثمة  
قال في البناءية وصح ابن خزيمة حديث ابن مجلان المذكور فيه تلك الزيادة انتهى  
واما وجه المعارضة بين الاحاديث الموجبة لقرارة الفاتحة خلف الامام وبين هذا  
الحديث فلان الظاهر من حديث الانصاف ان المقتدى ممنوع عن القرارة مطلقا  
حين قرارة الامام والظاهر من الاحاديث المتقدمة ان المقتدى يجب عليه قرارة  
الفاتحة وهل هذا الا التعارض البين قال بعض العلماء وبعد التيسر التي الذي  
يظهر بالنظر الدقيق وقييد اصحاب التحقيق هو ان الاحاديث التي استدل بها اصحابنا ليس  
فيها حديث يدل على انهي عن قرارة الفاتحة خلف الامام خصوصا حتى يعارضن الاحاديث  
الواردة في قرارها خلف الامام خصوصا في دفع ذلك بالجمع او الترجيح او التساقط  
او النسخ بل هي متنوعة الى انواع ثلثة فمنها ما يدل على وجوب الانصاف عند القرارة  
كالحديث الاول وهو ان كان بظاهر لفظه وعمومه يدل على الانصاف مطلقا لكن

النظر اليه فيحكم بان يمنع من القراءة مع قراءة الامام في الجهرية بحيث يخل بالاستماع والتبصر ولا يدل على وجوبه في الجهرية ان السكتات ولا على وجوبه في السر وكذا الآية القرآنية وكذلك الحديث الثاني والثالث والرابع واشبات وجوب السكوت مطلقاً من هذه الاحاديث وكذلك من الآية وان قال به جمع من اصحابنا عند التنازع لكنه لا يخفى عن تخلف تعسف انتهى وقال هذا القائل بعد ذكر الوجه الخامس من الجواب للمنفية وفيه ان ليس هناك حديث ينص على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به حديث قرأتها خصوصاً بل منها ما هي واردة بالنهي مطلقاً وليس كذلك فذلك فيكون مرجوحاً ومنها ما هي واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارضه حديث عبادة اذا حل على اجازة القراءة خلف الامام انتهى قلت وفيه ما اولاً فانما لا نسلم ان يشترط في التعارض كون النهي بخصوص الفاتحة بل اذا كانت الظن واردة لمطلق القراءة تكون للفاتحة ايضا وان شئت زيادة تفصيل فاستمع لما نقول لا شك ان مفهوم حديث المنع ان كل قراءة ممنوعة خلف الامام ومفهوم الاحاديث المتقدمة ان بعض القراءة اى قراءة الفاتحة ليست بممنوعة بل هي واجبة وهل تظن ان لا تعارض بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فنقول هذا البعض ليس فيها حديث يدل على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به الاحاديث الواردة في قرأتها خلف الامام خصوصاً لا يرجع الى طائل فقد بينا ان الدلالة على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً لا يشترط في التعارض بل يكفي فيه كون الحديث والاشارة على النهي عن مطلق القراءة واجب كل ما يجب ان هذا البعض قال بعبية ذلك ومنها ما يدل على كفاية قراءة الامام للمقتدى وانه لو لم يقرأ للمقتدى سمحت سلامة بقراءة امامه

كما حديث الثامن والحادى عشر والثالث عشر فيمكن ان يعارض ما صح منه باطلاقة  
 الاحاديث الواردة في ايجاب قراءة الفاتحة خلف الامام لمجموعها او خصوصها ونحوها  
 طريق الجمع بينهما انتهى ووجه الجمع ان هذا البعض قد اعترف بان حديث الكفاية باطلا  
 يعارض الاحاديث الواردة في خصوص الفاتحة ولم يشترط كون الحديث دالا على كفاية  
 الفاتحة خصوصاً وامّا ثانياً فان تخصيص هذا القائل حديث الانصات والآية  
 القرآنية بالصلوة السرية وتقييد قرارة المقتضى بكونه مخلا في السيرة والاستماع في صلوة  
 الجهرية تخصيص بلا دليل ولا ادري كيف يجزئ هذا القائل تخصيص عموم الحديث والآية  
 من غير حجة بنية مجرد اى من عند نفسه ولا ادري بل يقدم هذا القائل فهمه على فهم الصحابة  
 حيث يقول ان حديث المنازعة ايضا لا يدل على وجوب الانصات في الجهرية  
 السكتات فان اصحابه تركوا القراءة مطلقا في الجهرية وامّا ثالثا فلان قوله بل  
 ما هي واردة بالنسبة مطلقا وليس سنده بذلك فيكون مرجوحا انتهى ليس الا من قبله  
 اعتناء بالاحاديث فان حديث الانصات والتنازع مرويان في الصحيحين  
 الاحتجاج بهما ومفهومهما النسبة عن القراءة صريحا وامّا رابعا فلان قوله ومنها هي  
 واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارضه حديث عبادة اذا حل على اجازة  
 القراءة خلف الامام انتهى خرق للاجماع فان حل حديث عبادة على اجازة القراءة  
 من غير تاكيد وجوب حل غير مرضى وضمنها حديث المنازعة اخرجه مالك  
 عن ابن شهاب الزهري عن ابي بصير الليثي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم انصرف من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال بل قرأ معي منكم من هه  
 فقال رجل انا يا رسول الله فقال انى اقول ما لي انازع القرآن فاستنسى الناس

عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر به من الصلوة حين سمعوا ذلك أخرج  
 أبو داود والنسائي من طريق مالك وأخرجه الترمذي من طريق مالك وقال هذا  
 حديث حسن وأخرجه ابن ماجه من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن أبي عمير  
 أبي هريرة يقول صلى الله عليه وسلم صلوة نطق بها الصبح فقال هل قرأتم من  
 الله فقال ربل أنا يا رسول الله فقال اني اقول مالي انا نزع القرآن واما وجبه  
 التعارض فهو ان الاحاديث المتقدمه تدل على وجوب قراءة الفاتحة في السرا والجهري  
 وحديث ابن سنان يدل على انني عن مطلق القصة في الجهرية وهل هذا الا التعارض  
**يقول** العبد الخاطي الجاني المشبلي الاعظمي انما في عندي ان مفهوم هذا  
 الحديث منع القراءة في السرية ايضا قال ابو الوليد الباجي ومعنى سنان عثم له  
 ان لا يفرده بالقراءة ويقرأ معه من التنازع بمعنى التجاذب كذا في الزرقاني  
 للموطا وقال في غائب الحديث صلى الله عليه وسلم فلما سلم من صلوة قال  
 مالي انا نزع القرآن اى اجازبه وذلك ان بعض المأمومين قرأ خلفه استتمه و  
 هذا يدل على ان التنازع واقع ايضا اذا اسر الامام ويقرأ الموم خلفه ولو سراً  
 كيف لا ويصدق على المتقدم حينئذ انه لا يفرده الامام في القراءة بل يقرأ معه  
 وهذا هو معنى التنازع ولعلك تقول لو كان مفهوم الحديث المنع في السرية لكانوا  
 تركوا القراءة في السرية ايضا فانهم احمق بفهم كلام الرسول صلى الله عليه وسلم من  
 فنقول ليس في الحديث ما يدل على انهم تركوا القراءة في السرية بل فيه بيان  
 تركهم القراءة في الصلوة الجهرية واما السرية فمكوت عنها هذا واذا ظهر لك ان الاحاديث  
 الموجبة لقراءة الفاتحة خلف الامام تعارضها احاديث اخر وليس لاحد منها منزلة على الاخر

بلغ واحد من الاحتجاج فضلاً عن ان يخص به الآية ونقول ان ثبت سبيل الجمع  
 بين الاحاديث فاعلم ان حديث عبادة المتقدمة من غير ذكر الجملة الاستثنائية  
 فيها وحديث ابى هريرة مضمون ان علي الامام والفذ قال الترمذي في جامع  
 واما احمد بن حنبل فقال معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقيدها  
 بفاتحة الكتاب اذا كان وحده واجتج بحديث جابر بن عبد الله حيث قال من صلى  
 ركعة لم يقرأ فيها بام القرآن فلم يصح الا ان يكون وراء الامام قال احمد فمذاربل  
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تاول قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة  
 لمن يقرأ بفاتحة الكتاب ان هذا اذا كان وحده انتهى ولعلك تقول بل  
 نترك الاحاديث الموجبة لقراءة الفاتحة على عمومها ونناول الاحاديث التي تعارضها  
 كحديث الانصات والمنازعة وامثالهما قلت فحينئذ يلزم مخالفة الآية القرآنية فتذكر  
 ما قد سنا واما حديث عبادة التي وقع فيها الجملة الاستثنائية فهو ضعيف لا يصلح  
 المعارضة حتى نحتاج الى التوفيق بينها وبين الاحاديث الماضية فانما رويت من طرق  
 عديدة ولا يخلو واحد منها من الضعف فاما الطريقة التي فيه محمد بن اسحق فلان ابن اسحق  
 ضعيف وقد اطال بعض العلماء بتوثيق محمد بن اسحق بن سيارنا قلنا عن عيون الاثر  
 ونحن نقول اذا وقع اختلاف <sup>المؤلف</sup> في تعديل احد وجوه فان صدر المخرج مبيناً  
 من عارف بالاسباب فلا شك ان المخرج يقدم على التعديل ولو كان التعديل  
 من عارف بالاسباب المخرج والتعديل قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبه الفكر والمخرج  
 مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبيناً من عارف بالاسباب  
 لانه ان كان غير مفسر لم يقبح فمبين ثبت عدالته وان صدر من غير عارف بالاسباب



لم يعتبره ايضاً انتهى و سره ان المعدل العارف بالاسباب يمكن ان لا اطلاع على الجرح  
واما الجرح فاذا قصد بيننا من عارف بالاسباب فلا يكون في غائب الاوقات الابعس  
الاطلاع على وجه الجرح فنقول قد صدر الجرح بيننا من العارف بالاسباب محمد بن  
اسحاق فقال يحيى القطان اشهد ان محمد بن اسحق كذاب كذا في سيرة ان الاعتدال  
للذهبي وقال سليمان التيمي كذاب كذا في عيون الاثر فيقدم نه الجرح على التعديل و  
ان صدر التعديل من عارف بالاسباب وكيف نفهم ان اشال يحيى بن القطان التيمي  
التيمي قد تسايلنا بل هذا الاطن السور بالثقات و ما في عيون الاثر و ما ترك يحيى القطان  
حديثه فقد ذكرنا سبب في ذلك و تكذيبه اياه رواية من وهب بن خالد عن مالك  
عن هشام فهو من فوقه في هذا الاسناد و تيج لشام انتهى فلا يجزى نفعاً فان حكم  
بان سبب تكذيبه ليس لاروايه من وهب بن خالد عن مالك عن هشام طرق مش  
ابن سيد الناس و تخيل ان يكون سببه غير ذلك فان يحيى لم يبين ان سبب تكذيبه  
ذلك بل المذكور في الرواية ان وهب بن خالد اخبر يحيى القطان بتكذيب ابن حنبل  
فاستفسره القطان حتى جرت التكرير الى هشام وليس فيه ان يحيى كذبه لاجل تكذيب وهب  
ابن خالد اياه و اما الطريقة التي فيه نافع بن محمود فلان نافعاً مجبول قال ابن عبد البر كذا  
تمذيب التهذيب و قال في الجوهري النقي قال ابن عبد البر مجبول و قال الطحاوي  
لا يعرف انتهى و اما الطريقة التي روى فيها مجبول عن عبادة فلان كذا لم يسمع من عبادة  
قال حافظ في تهذيب التهذيب قال ابو بكر البزار روى مجبول عن جماعة من اصحابه  
عن عبادة و ابى الدرداء و خديفة و ابى هريرة و جابر و لم يسمع منهم انتهى و قال فيه  
ايضاً قال الترمذي سمع مجبول من داود و ابى بنده و قال انه لم يسمع من واحد

من اصحاب الانتم والحديث ضعفه احمد وجاؤه قاله الزيلعي وقد  
الاستثنائية لهذا الحديث ليس سنده بذلك كذا في الدليل  
الهامم الحبر الحلال استاذي ولما ذكره مولانا احمد علي المحدث  
وقته في حياته غوائل الدهر ورب المنون فمن عليه بعد مات  
كلامه في هذا الباب والله الموفق للصواب والبر

الحمد لله على عظيم والصلوة والسلام على رسول الكريم فتهذه الر  
المساة باسكات المتبى على انصاف المتبى للعالم  
ذو الجهد على وانفرا على المولوى محمد شلى اوامه الله الو  
في المطبع النظامى باحسن النظام والطيب لالة  
المحرم المحرم سنة ثمان وتسعين بعد الالف والله  
هجرة النبى عليه افضل الصلوة وكل السلام بآياتها

۱۳۹۸

وقال الامام محمد بن عبد الرحمن بن الحجاج  
محمد بن عثمان بن عثمان  
الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

وختتم لمستم على انخامته وعلامة خطه في المطبع



ان اعنى بالطبع طبع طبعها ورسم اسمها ليدربها  
طبع هذه الرسالة في المطبعة النظامية الواقعة  
في كائنات لا في غير فقط